الأمم المتحدة

A/C.2/63/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
26 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هوبيه (نائب الرئيس) . . . . . (ألمانيا)

المحتويات

البند ٤٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع)

البند ٤٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-58764 (A)

نظرا لغياب السيدة أوغوو (نيجيريا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هوبيه (ألمانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٤٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع) (A/63/345؛ A/C.2/63/L.19 إلى L.23)

١ - **الرئيس:** ذكَّر بأنه قدَّم في الجلسة الثالثة والعشرين للجنة (A/C.2/63/SR.23) مشاريع المقررات A/C.2/63/L.19 إلى L.23. وبموجب أحد مشاريع المقررات هذه (A/C.2/63/L.20) ستوصي الجمعية العامة بأن يعتمد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر، الوارد في المرفق الأول للمذكرة المقدمة من الأمين العام بشأن تنظيم الأعمال المقترح للمؤتمر (A/63/345). وفي الجلسة ذاتها، أثار أحد الوفود شواغل بشأن صيغة المادة ٦١ من النظام الداخلي المؤقت. وأُجريت مشاورات وأُعدت الصيغة الجديدة للجملة الثانية من المادة ٦١ ونصها كما يلي:

> ”وعملا بقرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٢، يُدعى ممثلو المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وبخاصة أصحاب المصلحة المؤسسيين الرئيسيين المشاركين في تمويل عملية التنمية، إلى المشاركة وفقًا للممارسة المعمول بها في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في عام ٢٠٠٢“.

وحث الوفود على النظر بعين التأييد للتعديل المقترح، حتى يمكن اتخاذ إجراء بشأن مشاريع المقررات الخمسة كلها في جلسة بعد الظهر للجنة.

٢ - **السيدة نافارو بارو** (كوبا): قالت إنه على الرغم من أن التعديل المقترح للجملة الثانية من المادة ٦١ من النظام الداخلي المؤقت تُزيل كثيرا من شواغل وفد بلدها، فهي ما زالت بحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات مع عاصمة بلدها. واستدركت قائلة إنها تأمل في إمكان اعتماد مشروع المقرر محلّ النظر في جلسة بعد الظهر للجنة.

البند ٤٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (A/63/15 (Parts I-IV) و A/63/168 و A/63/324؛ A/C.2/63/3)

٣ - **السيدة بوري** (القائمة بأعمال نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قدمت تقرير الأمين العام بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/63/324). وقالت لقد تعرض الاقتصاد العالمي والبلدان النامية لعدد من الأزمات منذ صدور التقرير في آب/أغسطس. وإن العالم يقف على أعتاب فترة تباطؤ اقتصادي مُطوَّلة، إن لم يكن كسادا، وتترتب على ذلك آثار كبيرة بالنسبة للتجارة الدولية والتنمية، ولفرص التنمية في البلدان النامية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في حينها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت إلى أن سنة ٢٠٠٨ قد أُطلق عليها سنة التنمية، فقالت إن الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، التي عُقدت في أكرا في نيسان/أبريل، والحدث الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر، قد أتاحا فرصة ليس فقط لبحث الموقف وتقدير احتمالاته ولكن أيضا للتصدي للتحديات الراهنة وصياغة تعاونٍ وسياساتٍ تمكينيين على الصعيد الدولي. ويصدُق القول ذاته على مؤتمر الدوحة الاستعراضي المقبل.

٤ - واستطردت قائلة إن الأزمة الراهنة سبقتها فترة متواصلة من النمو في الناتج العالمي بقيادة البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية في أفريقيا. وكما ذُكر في تقرير الأمين

العام، شهد عام ٢٠٠٧ صادرات سلعية من البلدان النامية ونمو نصيب تلك البلدان من الصادرات السلعية العالمية وبلوغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية مستوى قياسيا. وبذلك أصبحت التجارة مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية ومحركًا للنمو، فمكَّنت البلدان النامية أكثر فأكثر من زيادة دخلها والحد من الفقر وإيجاد فرص عمالة كاملة ومنتجة، وتعزيز الرفاه والإنصاف بين الجنسين. وقد كان اتفاق أكرا المعتمد في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد مبشِّرا بظهور بعض البلدان النامية بوصفها مصادر إقليمية وعالمية مولِّدة للتجارة والاستثمار. وبث ظهور محرك بديل يدفع عجلة التجارة والتنمية ويولِّد موجة ثانية من العولمة حيويةً جديدةً في التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب.

٥ - واسترسلت قائلة إنه في ظل تلك الخلفية الإيجابية، تشكِّل أزمتا الأغذية والوقود والأزمة المالية تهديدا لمكاسب التنمية المتحققة من التجارة ويمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على القدرات الإنتاجية وقدرات الهياكل الأساسية وعلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومما يثير قلقا خاصا التفاعلُ بين هذه الأزمات. فقد أسهمت المضاربات في ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، وذلك بتضخيم التباين بين الأسعار وبالتالي التسبب في تحوُّل استثمارات الحافظة إلى أسواق الأغذية والوقود بحثا عن عائدات أكبر. أما الآن والعالم على حافة انهيار مالي خرج المستثمرون من تلك الأسواق وأخذت أسعار الأغذية والنفط في الهبوط. وفي الوقت ذاته تُسبب أسعار السلع الأساسية الآخذة في الهبوط مشاكلَ للبلدان النامية وهي بمثابة رسالة تذكير بأن أزمتَيْ الأغذية والوقود لم تنتهيا.

٦ - وأردفت قائلة إنه مع اتجاه النظام المالي العالمي إلى الانهيار يجري اعتصار التمويل مما تترتب عليه آثار سلبية بالنسبة للنمو الاقتصادي. وقد أثَّر نقص السيولة وأزمة الائتمان وفقدان ثقة المستثمرين وعدم توافق أسعار الصرف على الاقتصادات الحقيقية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مما يُنذر بانكماش اقتصادي عالمي طويل الأمد. وقد هزت هذه الأوضاع من الدينامية الاقتصادية للجنوب وعرَّضت للخطر نموَّه ذا الصلة بالتجارة، مما يعرِّضه لأوجه ضعف وصدمات جديدة. وعلى الرغم من أن الوقت ما زال مبكرا فإن الأدلة والاتجاهات المتناقلة التي يقوم برصدها الأونكتاد تشير إلى هبوط في الاستهلاك والطلب في البلدان المتقدمة النمو وفي ''الجهات المحرِّكة الإقليمية والعالمية'' في الجنوب. وسيؤثر هذا الهبوط على إنتاج وتصدير السلع الأساسية، وعلى الصناعات التحويلية والخدمات في معظم البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يهبط الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٤٠ في المائة.

٧ - وتابعت قائلة إنه لا يمكن أن يكون هناك فِكاك حقيقي للبلدان النامية من براثن الأزمة الحاصلة في الأسواق المالية للبلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك فستتأثر البلدان النامية بطرق متفاوتة، رهنا بدرجة تعرُّضها للأسواق المالية، وللصلات بين التجارة والاستثمار الدوليين، وأوضاع الحسابات الجارية، والهياكل الاقتصادية ومتانة المؤسسات. فأما البلدان التي لديها احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية وأسواق محلية كبيرة وحسنة التنظيم، واقتصادات متنوعة وفوائض في الميزانية والحسابات الجارية فستكون هي الأفضل حالا. وأما تلك التي تعتمد على الصادرات من سلعتيْن أو ثلاث سلع أساسية فتواجه أثرا مزدوجا يتمثل في انخفاض الطلب وهبوط الأسعار. وتشمل المجالات المتضررة السلع الزراعية والمنتجات الحراجية والبستانية والمنتجات البحرية والمعادن والفلزات والنفط والغاز. ويُعزى هبوط الطلب أيضا إلى أن قطاعيْ الصناعات التحويلية والخدمات

اللذين تكون هذه السلع مُدخلات فيهما قد توقف نموهما أو انكمشا.

٨ - ومضت قائلة إن ثمة عددًا من قطاعات الصناعات التحويلية التي يكون للبلدان النامية فيها ميزة نسبية حالية أو محتملة تتأثر أيضا نتيجة لركود الطلب من الولايات المتحدة وأوروبا وعجز محرِّكات البلدان النامية عن تدارك ذلك التباطؤ. وهذا الوضع لا يؤثر فحسب على المراكز الرئيسية للصناعات التحويلية والتصدير الآسيوية، وإنما يُحتمل أن يؤثر أيضا على صادرات المواد الخام والمنتجات الوسيطة في البلدان النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٩ - وتابعت قائلة إن الهبوط في الطلب وأزمة الأسواق الائتمانية يُحتمل أن ينتقلا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية من خلال مخططات وشبكات تقاسم الإنتاج العالمية في قطاعات رئيسية من الصناعات التحويلية. وفضلا عن ذلك، فقد تؤثر الأزمة الائتمانية على قطاع المؤسسات الدينامية الصغيرة إلى المتوسطة الحجم في البلدان النامية، التي تسهم بنصيب هام ومتنامٍ في الإنتاج والصادرات. ويصدق ذلك بصفة خاصة على قطاعات المنسوجات والملابس والسيارات، التي تمر بتباطؤٍ في الإنتاج. ومن الصادرات الصناعية الأخرى التي ستتأثر في البلدان النامية صادرات الآلات والعدد المكنية والبتروكيمائيات والسلع الكهربائية والإلكترونية والمعدات الحاسوبية ومعدات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والصلب والمنتجات الصلبية ولعب الأطفال ومعدات الترفيه.

١٠ - واسترسلت قائلة إنه بخلاف تفشي الأثر فيما يتعلق بالخدمات المالية، حيث يتناسب ذلك الأثر الواقع على البلدان النامية مع درجة تعرضها لمركز نشأة الأزمة ومستوى ما توفره من حماية، يحتمل أن يكون الاستثمار المحلي والأجنبي في خدمات الهياكل الأساسية محدودا. وقد أظهر الهبوط الحاد في طلبات الشحن وتكاليفه في الأسابيع الأخيرة مدى تردد صدى الأزمة المالية في قطاعَيْ التجارة والنقل. وقد هبطت أيضا طلبات بناء السفن والاستثمار في الموانئ. وتعرضت خدمات السياحة التي يعتمد عليها كثير من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو لأثر مباشر. وهناك دلائل على أن الصادرات من الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات (الأسلوب ١ من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (اتفاق غاتس)) وحركة العمال المؤقتة من البلدان النامية لأغراض تقديم الخدمات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى (الأسلوب ٤) تتأثر أيضا. والدليل على الأثر الواقع على حركة العمال تلك هو انكماش التحويلات المالية من الولايات المتحدة وأوروبا إلى بعض بلدان أمريكا اللاتينية.

١١ - واستطردت قائلة إنه، من ناحية، نجم عن الموجات المتعاقبة من الإجراءات الذاتية والمتعددة الأطراف لتحرير التجارة تخفيضٌ غير مسبوق في الحواجز الجمركية. ومن ناحية أخرى، شاعت التدابير غير الجمركية، فحدَّت من وصول سلع وخدمات البلدان النامية إلى الأسواق ودخولها. وتولِّد الأزمات الغذائية والوقودية والمالية، وعدم اليقين الاقتصادي والمتصل بفرص العمل، والتدابير المتصلة بتغيُّر المناخ كثرةً مفرطةً من القيود على الواردات والصادرات، فضلا عن اتخاذ مواقف حمائية، مما ينبغي رصده وضبطه ومواجهته.

١٢ - وانتقلت إلى الحديث عن الدروس المستفادة الواجب تطبيقها على السياسات التجارية والإنمائية الاستراتيجية في المستقبل، فقالت إن توسيع التجارة بوصفه محركًا للنمو والتنمية لا يزال نهجًا صالحًا. فهو أداة تمكينية لتوليد فرص العمل والحدّ من الفقر. وينبغي أن تحرص البلدان على عدم الارتداد إلى النهج الانفرادي والحمائية.

١٣ - ثانيًا، يجب الاحتفاظ بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وتعزيزه. وينبغي بذل قصارى الجهود لاختتام جولة الدوحة والتوصل إلى نظام تجاري أكثر حرية وإنصافا وأكثر توجها نحو التنمية. فقد أتاحت تلك الجولة فرصًا فريدة لإصلاح النظام الحالي وإعادة التوازن إليه، وذلك بزيادة فتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات؛ مما أدى إلى تخفيض هائل في الإعانات الزراعية، وإلى التحديث، وكفالة العدالة والإنصاف في القواعد التجارية؛ وحشد الدعم لقدرة العرض التنافسية والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، وذلك من خلال مبادرة المعونة مقابل التجارة وغيرها من آليات الدعم. وعلى الرغم من عجز النظام التجاري المتعدد الأطراف عن التغلب على جميع تحديات التنمية وحده، فهو يقدم إسهاما هاما وضروريا في التصدي لتلك التحديات في الأجل المتوسط إلى الطويل.

١٤ - ثالثًا، إن انهيار جولة الدوحة ينبغي النظر إليه باعتباره نكسة مؤقتة. ويجب على الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بذل كافة الجهود للعودة إلى المفاوضات وتحقيق ما تعِد به الجولة من أجل التنمية. وينبغي دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه حجر الزاوية بالنسبة لإدارة التجارة العالمية ووقاءً من الاتجاهات الحمائية الناشئة والنزاعات التجارية. وينبغي للاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية أن تكون مكمِّلة لذلك النظام كما تدعم التنمية.

١٥ - رابعًا، أبرزت الأزمات الأخيرة الحاجة إلى وجود إدارة عالمية فعالة وإرساء قواعد اللعبة ليس فقط في النظام التجاري ولكن أيضا في النظامَيْن المالي والنقدي. وينبغي أن تستنير هياكل وعمليات الإدارة هذه بمشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في وضع جداول الأعمال واتخاذ القرارات ووضع القواعد، بروح التعددية الصادقة. وتقوم الأمم المتحدة بدور هام في إحداث هذا التغيير.

١٦ - خامسًا، يتطلب الترابط الاقتصادي العالمي — الذي أعادت تأكيد وجوده الأزمات الأخيرة وما لها من أثر على الصعيد العالمي — زيادة التنسيق بين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين سياسات التعاون التجاري والمالي والنقدي والتكنولوجي والإنمائي.

١٧ - سادسًا، هناك حاجة أكبر بكثير من ذي قبل للعمل على إقامة شراكة عالمية أكثر فعالية من أجل التنمية، لا سيما في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتتطلب الأزمات الغذائية والوقودية والمالية والاستجابات اللازمة لتغيُّر المناخ زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والإعفاء من الديون ونقل التكنولوجيا حتى يمكن للبلدان النامية أن تبني المرونة الاقتصادية وتستأنف تقدمها المتصل بالتجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا توجه تدابير مقاومة الانحسار وتدابير الحفز إلى حفز الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو فحسب ولكن أيضا إلى تحسين القدرة الشرائية للفقراء ورفع طاقتهم الإنتاجية. وسيوفر هذا الإجراء مصدرا فائقا لنمو الطلب والإنتاج والتجارة لصالح الجميع.

١٨ - **السيد بهاتاتشاريا** (رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قدم تقارير مجلس التجارة والتنمية ((A/63/15 (Parts I-IV))، فقال إن اتفاق أكرا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة هو برنامج متعدد الجوانب أُعيد تنشيطه للأونكتاد. وفيما يتعلق بالأزمة المالية الراهنة، ناقش المجلس الحاجة إلى تعزيز الإشراف والتنظيم الماليين، وإلى وجود إطار متعدد الأطراف لإدارة أسعار الصرف والتجارة وإلى استجابة منسَّقة دوليا فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي. وقال إن مجموعات الإجراءات التي لا تتضمن تلك العناصر لن تصل بالنمو العالمي إلى الوضع الأمثل أو تخفف من احتمال وقوع انحسار عالمي.

١٩ - وأردف قائلا إنه نتيجة للأزمة المالية، قد ينخفض تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يعني عدم الوفاء بالتزامات تمويل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد زادت فإن تلك الزيادة هي نتيجة للإعفاء من الديون وليست إضافة فعلية إلى تنمية القدرة الإنتاجية. وإذا لم تتوافر الحماية والتعزيز لتدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، كمًّا وكيفًا، فلن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر.

٢٠ - وتابع قائلا إنه كان هناك بعض المناقشات بشأن إصلاح مؤسسات بريتون وودز، بما يفضي إلى ''نموذج ثانٍ من بريتون وودز''، ولكنه يجب إيلاء الاعتبار الواجب لما سيترتب على ذلك. ونظرا لأن بعض المؤسسات القديمة لم تقم بدورها في توفير الرقابة والاستقرار الماليين العالميين، فربما ينبغي للإطار الجديد أن يُنشئ نوعا جديدا من المؤسسات وليس مزيدا من المؤسسات القائمة ذاتها. وقد اختلط الأمر تماما على المشتركين في اجتماع مجموعة العشرين المعقود في واشنطن، العاصمة، بشأن هذه المسألة حيث يبدو أن هناك تضاربا في المصالح تمثل في إعطاء فسحة للذين تسببوا في المشكلة وليس للضحايا. وذلك يؤكد من جديد الحاجة إلى بذل جهد شامل. ويمكن لأزمة عام ٢٠٠٨ أن تكون نقطة فاصلة في طريق التنمية إذا ما انتُفع بالدروس المستفادة في تحسين النظام الاقتصادي والمالي العالمي بأكمله.

٢١ - واستطرد قائلا إن أزمة الأغذية ليست مشكلة طارئة قصيرة الأجل، وإنما هي فشل طويل الأجل للتنمية. وأشار على وجه الخصوص إلى أن الموارد الموجهة نحو التنمية الزراعية لم تكن كافية. ويجب تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية؛ وإن إقامة نظام يمكن التنبؤ به وشفافٍ بدرجة أكبر سيكون فيه المكافأة للمنتجين ولا يعرَّض المستهلكين للخطر.

٢٢ - واسترسل قائلا إنه ربما تتوافر ولاية سياسية أقوى لجولة الدوحة بمجرد أن تتسلم الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة مقاليد الأمور وتُجرى الانتخابات في الاتحاد الأوروبي والهند، ولكن ذلك لا يعني عدم إمكان استمرار المداولات بشأن القضايا الأخرى التي لم يُفرغ منها. وأضاف أن الاختتام المبكر لجولة الدوحة أمر بالغ الأهمية، ولكنه لا يجب أن يكون على حساب الالتزامات المتعهَّد بها للتنمية. وإن معالجة مسألة فتح الأسواق أمام السلع والخدمات، مع إتاحة فرص متكافئة للتجارة الزراعية وإعادة التوازن لقواعد إفساح مجالٍ للأنشطة الإنمائية في السياسات العامة في أقرب وقت ممكن سيعطي إشارة إيجابية قوية للأوساط الاقتصادية العالمية.

٢٣ - ومضى قائلا إن شواغل الاستثمار هي جانب من جوانب التجارة التي تتطلب المعالجة. فبعد أن حقق الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة حادة في عام ٢٠٠٧ أخذ في التباطؤ مرة أخرى، مما سيؤثر على أقل البلدان نموا. وشدد على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فقال إن الاستثمار الحكومي لا بد أن يكون متناسبا مع الاستثمار من جانب الشركات عبر الوطنية في إطار تنظيمي شفافٍ في كل بلد.

٢٤ - واستطرد قائلا إن أقل البلدان نموا كان أداؤها جيدا تماما خلال العقد الماضي، ولكن هذا الأداء كان غير طبيعي واتسم بالهشاشة البالغة. وما حققته هذه البلدان من إنجازات في مجالات النمو والاستثمار وتخفيف حدة الفقر يجب حمايته. وأضاف أنه ينبغي تنفيذ استراتيجيات إنمائية محددة تشمل مجموعات حوافز، وتعزيزًا للإنتاجية، وإصلاحات مؤسسية، بغية التغلب على المشاكل التي تواجهها تلك البلدان في جانب العرض، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد أكد مجلس التجارة والتنمية على ضرورة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى أهمية مبادرة المعونة مقابل

التجارة. وقال إنه ينبغي إتاحة فرص أكبر لمنتجات أفريقيا للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بموجب شروط أكثر ملاءمة بكثير.

٢٥ - واسترسل قائلا إن المجلس أعرب عن بالغ القلق بشأن عملية ''تراجع التنمية'' التي تجري في فلسطين، والتي اتسمت بتدهور الهياكل الأساسية والقدرة الإنتاجية وتنامي انعدام الأمن الغذائي. وقال إنه ينبغي إتاحة المجال للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالسياسة لاستخدام السياسات المالية والنقدية والتجارية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف بما يحقق مطالبها الإنمائية.

٢٦ - وأردف قائلا إن المجلس تناول ثلاث قضايا شاملة هي: الخطر الحقيقي المتمثل في إمكان أن تظل الأهداف الإنمائية للألفية دون التحقيق الكامل، ودور الدولة، والحاجة إلى تعددية جديدة معزَّزة ومنسَّقة ومتسقة. وفضلاً عن إيجاد قنوات تمويل خاصة، ينبغي أن يُدرج بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الإطار الشامل للتنمية. أما فيما يتعلق بدور الدولة، وفرضية الدولة التمكينية — أي التي تعالج إخفاقات السوق ولكنها تتبع أيضا نهجًا استباقيا في التنمية — فينبغي الاعتراف به بينما يمضي نموذج التنمية قدما في مساره. ونظرا لأنه يجري تأميم المصارف الخاصة في أنحاء العالم بما لديها من أموال عامة، ينبغي التفكير جديا مرة أخرى في إيجاد مزيج مناسب من الدولة التمكينية والسوق الاجتماعية الفعالة. وأخيرا، لن يكتب النجاح للتعددية إذا كانت القضايا ذات الأهمية العالمية لا تُناقَش إلا من جانب مجموعة صغيرة وبدون مشاركة الاقتصادات الناشئة الجديدة والبلدان المنخفضة الدخل التي لها مصلحة كبيرة في مستقبل التنمية. والتعددية تتطلب أيضا توازنا بين الحقوق والواجبات. ويتعين تحليل الأزمة الراهنة تحليلا سليما بغية استخلاص الدروس منها والاستفادة من الفرصة التي تتيحها.

٢٧ - **السيد عبد العليم** (بنغلاديش): استفسر عن القضايا التي تسببت في انهيار جولة مفاوضات الدوحة في تموز/يوليه، بالإضافة إلى آلية الحماية الخاصة في مجال الزراعة، وعن المرحلة التي وصلت إليها المفاوضات وعما إذا كان سيتسنى قريبا للمشتركين فيها العودة إلى مائدة المفاوضات.

٢٨ - **السيدة بوري** (القائمة بأعمال نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قالت إنه وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/63/324)، تشمل القضايا التي يجري التفاوض بشأنها عددا من المجالات، على الرغم من أن التركيز كان ينصبُّ وقت انهيار المفاوضات على القضايا ذات الصلة بإتاحة الوصول إلى الأسواق للمنتجات الزراعية وغير الزراعية. وعلى الرغم من أن السبب المباشر لانهيار المفاوضات ربما كان عدم الاتفاق بشأن آلية الضمانات الخاصة والحيز المتاح لها في السياسات، فإن ثمة عددا من القضايا الأخرى ظل دون حل، بل إن بعضها لم يُناقَش. ولو كانت المفاوضات قد استمرت ربما كانت ستتعثر في وقت لاحق. ومع ذلك، فقد أُحرز تقدم بشأن بعض القضايا الأساسية، ومن المؤسف أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تلك القضايا. وقد تركزت الجهود الرامية إلى التوصل إلى مجموعة إجراءات شاملة بدرجة أقل من تركزها على تكوين القدر اللازم من الاتفاق بشأن مسألة وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق وعندئذ يمكن أن تضاف إليها القضايا الهامة الأخرى.

٢٩ - **السيد بهاتاتشاريا** (رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قال إنه لم يكن واضحا أن آلية الضمانات الخاصة ستكون مثارا للخلاف بهذا القدر إلى أن انعقد الاجتماع الوزاري المصغَّر بالفعل. وعلى أي حال، كانت هناك دواعي قلق من أن يعني ذلك الرجوع عن الالتزامات القائمة. فالحلول التقنية موجودة، ولكنه لم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن التعريفات

المقيَّدة. وقال إنه يتفق مع السيدة بوري في رأيها بأنه ربما كانت ستنشأ في وقت لاحق في المفاوضات قضايا هامة أخرى مثارَ مشاكل، مثل إعانات القطن أو انحسار المعاملة التفضيلية أو تعيين الحصص.

٣٠ - واسترسل قائلا إن المشكلة الثانية كانت تحقيق التوازن بين مسألة وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق وبقية المسائل المدرجة على جدول الأعمال. واستهدفت عملية التداول بشأن الخدمات التي جرت خلال الاجتماع الوزاري المصغَّر تحقيق توازنٍ داخل عملية واحدة؛ غير أنه نشأت شواغل قطاعية فيما يتعلق بإتاحة وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق ونشأ قلق بشأن مدى الفرص المتاحة للخدمات للوصول إلى الأسواق.

٣١ - ومضى قائلا أما المشكلة الثالثة فتتصل بعملية التفاوض نفسها. فقد تجمعت البلدان في مجموعة دوائر تدور حول مركز مشترك، مع توقُّع أن تتوصل مجموعة مركزية صغيرة إلى اتفاق تنقله إلى المجموعة الأوسع. ولما لم تتمكن مجموعة الثمانية من التوصل إلى اتفاق، طُرح كل شيء جانبا، بما في ذلك المسائل التي تم الاتفاق بشأنها. وينبغي عند العودة إلى المفاوضات تثبيت ما يُنجَز من المسائل، وإيجاد عملية ملائمة وشاملة وشفافة تتسم بالحساسية إزاء المشاكل العالمية الجارية.

٣٢ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى الدخول في مناقشة عامة بشأن البند.

٣٣ - **السيدة غريناواي** (أنتيغوا وبربودا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشارت مع الاهتمام إلى ما قاله السيد بهاتاتشاريا من أن إعادة تشكيل النظام المالي العالمي لا بد أن تكون جهدا عالميا يتم تحت مظلة الأمم المتحدة وتشارك فيه جميع البلدان.

٣٤ - واستطردت قائلة إن تجارة الصادرات مصدر هام لتمويل النمو والتنمية، لا سيما في أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الخارجة من الصراع وبلدان أفريقيا، وإنها تتسم بأهمية حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن اقتران الآثار المترتبة على أزمة الأغذية وأزمة الطاقة والأزمة المالية يجعل حدوث انكماشٍ في عام ٢٠٠٩ احتمالا حقيقيا، بدلا من أن يكون مجرد إلقاء ظلال من الشك حول الاقتصاد العالمي، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/63/324، الفقرة ٢). وقد حصل نمو في الصادرات في السنوات الأخيرة على الرغم من القواعد العالمية الحالية للتجارة الدولية وليس نتيجة لها. إذ تسمح القواعد غير المتوازنة للبلدان المتقدمة النمو بمواصلة تطبيق الإعانات المعرقلة للتجارة، لا سيما في القطاع الزراعي، مما يعوق نمو الصادرات الزراعية لغالبية البلدان النامية. ولا تزال الحواجز غير الجمركية، والتعريفات الجمركية القصوى مطبَّقة أيضا.

٣٥ - واسترسلت قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد وافقت على قرار إجرائي في اللجنة الثانية في إطار البند المتعلق بالتجارة والتنمية، متوقعةً التوصل إلى نتيجة جريئة في الفرع المتعلق بالتجارة من الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. ومن الضروري الاتفاق على كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية ذات الصلة بالتجارة للبلدان النامية على أفضل نحو.

٣٦ - وأردفت قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تحيط علما بتقرير الدورة الثانية عشرة للأونكتاد وتعتبرها دورة ناجحة جدا، وإن كان نجاحها، بخلاف الدورة العاشرة المعقودة في عام ٢٠٠٠، لم يكن كافيا لإعادة حفز جولة الدوحة. ومع ذلك، ترحب المجموعة بالتوصيات المنبثقة عنها وتتطلع إلى إتاحة الموارد لتنفيذها.

٣٧ - **السيد فالينزويلا** (الجماعة الأوروبية): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشَّحة، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، إضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الانفتاح التجاري لا يزال محرِّكا قويا للتنمية والنمو الاقتصادي والحدِّ من الفقر. وإن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول الأعضاء على أن تتعامل مع مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري باعتباره فرصة لإعادة التأكيد على أهمية توافق آراء مونتيري والاعتراف بما للتجارة من دور حيوي في دعم التنمية المستدامة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سيواصل جهوده لكفالة تقاسم فوائد التجارة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، ويشجع المجتمع الدولي على أن يحذو حذوه.

٣٨ - وأردف قائلا إن الأولوية الأولى للسياسة التجارية هي أن تتوصل مفاوضات خطة الدوحة للتنمية إلى نتائج طموحة شاملة ومتوازنة تأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية ومصالحها. وهناك فوائد إنمائية عديدة يُنتظر أن تُجنَى من خطة الدوحة للتنمية؛ ومن ناحية أخرى، ستقع تكاليف الفشل أو التقاعس المطوَّل بصورة غير متناسبة على كاهل البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا.

٣٩ - وتابع قائلا إنه على الرغم من أن مفاوضات جولة الدوحة للتنمية أسفرت عن قدر من خيبة الأمل، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتوصل بالطرائق إلى نتائج ناجحة في أسرع وقت ممكن. ولذا فهو يدعو كل المشتركين في المفاوضات إلى تكثيف جهودهم من أجل اختتام جولة الدوحة على وجه السرعة، ويدعو الأطراف الفاعلة الرئيسية، بما فيها بلدان الاقتصادات الناشئة، إلى إبداء الاهتمام السياسي اللازم والمرونة اللازمة في المفاوضات.

٤٠ - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي يواصل العمل من أجل كفالة أن تُسهم التجارة في التنمية. وهو، بالإضافة إلى تعزيز التدفقات التجارية الكبيرة في الاتجاهَيْن مع البلدان النامية، يعترف بأن التكامل الإقليمي بين تلك البلدان من أدوات السياسة ذات الأهمية لتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، وذلك بإيجاد أسواق إقليمية أكبر وتحسين البيئة التجارية عموما. ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا توفير أفضليات تجارية غير متبادَلة كبيرة على أساس مستقل للبلدان النامية، ولا سيما من خلال نظام الأفضليات المعمَّم للاتحاد.

٤١ - ومضى قائلا إن ثمة وسيلة هامة لتعزيز الآثار الإيجابية للتجارة في اقتصادات البلدان النامية وهي تقديم المعونة مقابل التجارة. فمن الواضح أن هذه المعونة ضرورية لمساعدة البلدان النامية الأضعف أو ذات القدرة التنافسية الأقل على حشد كامل الإمكانات التجارية وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحد من الفقر. والاتحاد الأوروبي الذي بدأ العمل باستراتيجيته للمعونة مقابل التجارة في العام الماضي، يظل ملتزما بتحسين تلك الآلية نوعا وكمًّا ويدعو جميع الجهات المانحة الأخرى إلى أن تتخذ إجراءً مماثلا.

٤٢ - **السيد عبد العليم** (بنغلاديش): تكلم باسم أقل البلدان نموا، التي تؤيد البيان الذي أُدلِيَ به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الأزمات العالمية الراهنة تشكل أخطارا كبيرة على التنمية. وسيتطلب التغلب عليها استجابات ملائمة في مجال السياسات؛ ويمكن للتجارة الدولية أن تقوم بدور حفاز في هذا الصدد.

٤٣ - واستطرد قائلا إنه بينما نعِمت البلدان الصناعية وبعض البلدان النامية بفوائد الاندماج في النظام التجاري الدولي، فهناك بلدان كثيرة أخرى، لا سيما أقل البلدان نموا، لم تنعَم بذلك. ومن المهم للغاية مراعاة احتياجات تلك البلدان بغية إدماجها إدماجا تاما في ذلك النظام. ودعا

البلدان المتقدمة النمو التي لم تُتِح بعد لجميع المنتجات الناشئة من أقل البلدان نموا سُبلَ الوصولِ إلى الأسواق بصورة مباشرة يمكن التنبؤ بها وبدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة وعلى أساسٍ دائم إلى أن تفعل ذلك حتى قبل اختتام جولة الدوحة للتنمية. وأضاف أنه من المهم للغاية في هذا الشأن وضع إطار زمني محددّ وإجراءات محددّة بوضوح لتحقيق وصول تلك البلدان إلى الأسواق بنسبة ١٠٠ في المائة. كما ينبغي إنشاء آلية ملموسة لاستعراض ورصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بإتاحة الأسواق، بما في ذلك وضع قواعد مبسَّطة فيما يتعلق بالمنشأ.

٤٤ - ومضى قائلا إن أقل البلدان نموا تزداد تهميشا في التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وحث البلدان النامية على أن تتيح لصادرات أقل البلدان نموا وصولا مفيدا تجاريا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة، ودعا إلى اختتام مبكر للجولة الثالثة من المفاوضات التي تجري في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية. وأضاف أن الوصول بجولة الدوحة للتنمية إلى نتائج ناجحة سيتطلب التوصل إلى نتائج ملموسة في المفاوضات المتعلقة بالخدمات. ولا بد من إيلاء أولوية خاصة للأساليب والقطاعات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا. ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى تحرير أسواقها من القيود أمام مقدمِي الخدمات من أقل البلدان نموا بموجب الأسلوب ٤ من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (اتفاق غاتس). وإضافة إلى ذلك، فإن هوامش الأفضليات لأقل البلدان نموا تتآكل باستمرار. وينبغي إنشاء آلية فعالة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لمبادرات التعريفة القطاعية.

٤٥ - وأردف قائلا إن إزالة الحواجز الجمركية وحدها ليست كافية لتنمية أقل البلدان نموا. إذ يلزم أيضا تنفيذ فعال لمبادرة المعونة مقابل التجارة، إلى جانب توفير تمويل إضافي غير مشروط ويمكن التنبؤ به. ومن المهم للغاية زيادة المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل على أساسٍ متعدد السنوات للسماح لجميع أقل البلدان نموا، بما فيها البلدان غير الساحلية، بالتمتع بفوائده.

٤٦ - وتابع قائلا إن أقل البلدان نموا تحتاج إلى الحصول على نحو تام على التكنولوجيا والمعرفة الحديثتيْن بأسعار ميسورة. وإن النظام الدولي الراهن للملكية الفكرية ينحو إلى محاباة المنتجين وأصحاب حقوق الملكية الفكرية الذين يقيمون بصفة رئيسية في البلدان المتقدمة النمو. ودعا إلى وضع نظام، عوضًا عن ذلك، يساعد أقل البلدان نموا على تحقيق أهدافها. وأضاف أنه ينبغي أن يكفل الاتفاقُ المتعلقُ بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الكشفَ الإلزامي عن مصدر ومنشأ الموارد البيولوجية والمعرفة التقليدية المرتبطة بها.

٤٧ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى أن هناك عددا كبيرا من أقل البلدان نموا غير أعضاء في منظمة التجارة العالمية ينبغي للمنظمة أن تمتنع عن إثارة قضايا غير متعلقة بالتجارة بالنسبة للبلدان المنضمة إليها. ودعا إلى إنشاء آلية ملزِمة للانضمام السريع لأقل البلدان نموا، وحث أعضاء منظمة التجارة العالمية على كفالة انضمام تلك البلدان، وذلك بأن يطلب منها الوفاء فقط بالالتزامات التي تتناسب مع مستوى تنميتها. وأضاف أنه على الرغم من أن فشل مفاوضات جولة الدوحة للتنمية ترتبت عليه تكاليف كبيرة للفرصة الضائعة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، ليس هناك بديل أفضل لتحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف حسن الأداء وأكثر إنصافا. وقال إنه يجب استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وإن جولة الدوحة للتنمية تتيح فرصة فريدة لإدراج التنمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وستكون القيادة السياسية القوية والالتزام الثابت

والمرونة المستمرة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين عوامل أساسية لإكمال المفاوضات.

٤٨ - **السيد وولف** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، التي تتفق مع البيان الذي أُدلِيَ به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن اقتران الأزمات العالمية يهدد بزيادة إقصاء الدول الجزرية الصغيرة النامية عن الإدماج الفعال في النظام العالمي. وهذا الإدماج يمكن أن يدعم إلى حد بعيد الجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية بهدف تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٩ - وأعرب عن القلق إزاء انهيار المفاوضات في منظمة التجارة العالمية مؤخرا ودعا إلى اختتام جولة الدوحة للتنمية بنجاح، وحث أطراف التفاوض الرئيسية على إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين لتسهيل التوصل إلى نتائج ناجحة وأن تُجدد أيضا التزامها بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يعزز التنمية ويعترف بالتفاوت في مستوى التنمية وحجم الاقتصاد. وقال إن استمرار الفشل في اختتام الجولة يُحتمل أن يضاعف من تفكك النظام التجاري الدولي.

٥٠ - وأردف قائلا إن البعد الإنمائي في جولة الدوحة ينبغي أن يتضمن تعزيز سُبل الوصول إلى الأسواق في المجالات ذات الأهمية التصديرية لمنطقة الجماعة الكاريبية، والاعتراف بأوجه التفاوت بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛ والحساسية لشواغل التكيف الناجمة عن الإصلاحات التجارية وتحرير التجارة؛ والتأييد التام للمقترحات التي تطرحها مجموعات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة واعتمادها. وقال إن تحسين القواعد التجارية المتعددة الأطراف سيعزز الإنصاف. ولا يمكن أن يُنتظر من بلدان الجماعة الكاريبية أن تقدم تنازلات خارج نطاق قدرتها في مفاوضات إتاحة الوصول إلى الأسواق للمنتجات الزراعية وغير الزراعية.

٥١ - واسترسل قائلا إنه ينبغي أن يُسمح لحكومات بلدان الجماعة الكاريبية بحيِّز ملائم في مجال السياسة كيما توفِّق بين الإطار المتعدد الأطراف للحقوق والواجبات في إطار منظمة التجارة العالمية وأهداف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. إذ تفتقر بلدان الجماعة الكاريبية، إلى مستوى القدرة التنافسية اللازم للاستفادة من تحرير التجارة؛ وقدرتها على المشاركة على نحو فعال في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف محدودة وبالتالي تحتاج إلى المساعدات التقنية ذات الصلة بالتجارة؛ ويلزم زيادة الدعم الدولي المقدم لها بغية أن تجني مكاسب مستمرة من التجارة الدولية. ولذلك فقد دعا إلى التنفيذ التام لبرنامج العمل المتعلق بالاقتصادات الصغيرة من أجل معالجة القضايا ذات الصلة بالتجارة المحددة للإدماج التام للاقتصادات الصغيرة والضعيفة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥٢ - واستطرد قائلا إن البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تحصل على المكاسب الاقتصادية المتوقَّعة من تحرير التجارة، ويُعزى ذلك إلى حد بعيد إلى هياكل الإنتاج المحلية التي غالبا ما تتسم بالإنتاج الأولي ونقص التنويع. وأضاف أنه من المهم بصورة خاصة تناول مسألة التجارة في السلع الأساسية ذات الأهمية لمنطقة البحر الكاريبي كجزء من مفاوضات جولة الدوحة، وقال إنه يتطلع إلى التوصل إلى حلٍّ في الوقت المناسب يعود بالفائدة على جميع المنتجين.

٥٣ - **السيد مكمَهان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه لا بد من تحقيق نمو اقتصادي متين لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والحفاظ عليها. وينبغي للعالم الذي يحيط به مناخ عدم اليقين في الأسواق المالية، بدلا من أن يعتمد على

التدابير الحمائية، أن يُرسل رسالةً واضحة بأنه ما زال ملتزما بفتح الأسواق وبالتنمية عن طريق إزالة الحواجز التي تعترض التجارة في كافة أنحاء العالم. وإن الولايات المتحدة تظل على التزامها بتحقيق اختتام ناجح لمفاوضات جولة الدوحة للتنمية. ويظل السبيل إلى تحقيق هذه النتائج هو كفالة إتاحة فرص فعلية للوصول إلى الأسواق أمام المنتجات الزراعية والسلع الصناعية والخدمات. ولتوليد النمو الاقتصادي اللازم وتحقيق التنمية والحدّ من الفقر اللازمين لا بد لجميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في النظام التجاري العالمي — وهي البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء — أن تقطع على نفسها التزامات تنشأ عنها تدفقات تجارية جديدة، بدلا من إقامة حواجز تجارية جديدة. وحذر أيضا من إغراء تكرار المناقشات الجارية في منظمة التجارة العالمية، التي تظل هي المنتدى المناسب لمناقشة قضايا التجارة.

٥٤ - **السيد ليو زِنمين** (الصين): قال إنه لا بد للمجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده لإنشاء نظام تجاري دولي يفضي إلى التنمية. وإن تنشيط مفاوضات جولة الدوحة للتنمية وتحسين النظام التجاري المتعدد الأطراف لن يخففا فقط من أثر الأزمة المالية ويدعما الثقة في الأوساط التجارية الدولية، ولكنهما سيساعدان أيضا البلدان النامية على التغلب على التحديات الراهنة. وينبغي لجولة الدوحة أن تركز على التنمية، آخذة في الاعتبار مستوى التنمية، في البلدان النامية الأعضاء ومدى مرونتها وشواغلها. وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، أن ييسِّر الاستئناف المبكر للمفاوضات، حتى يتسنى توفير الزخم اللازم لتنشيط الاقتصاد العالمي. وأيّ ركود في جولة الدوحة سيؤدي بلا شك إلى ظهور حمائية أكثر انتشارًا، مما يزيد من الإضرار بالاقتصاد العالمي. وأضاف أن الصين ستواصل القيام بدور بنَّاء في تيسير استئناف المفاوضات والعمل من أجل التوصل إلى نتائج شاملة ومتوازنة للمفاوضات.

٥٥ - ودعا جميع الأطراف إلى بذل جهود متضافرة من أجل تنفيذ اتفاق أكرا، الذي تم التوصل إليه في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وزيادة ترسيخ الدعامات الرئيسية الثلاث للأونكتاد وتحسين كفاءته على جميع المستويات، بغية السماح له بالقيام بدور أكبر في مجال التجارة والتنمية.

٥٦ - واختتم كلامه قائلا إنه منذ أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، أصبحت أحد الاقتصادات الأكثر انفتاحا في العالم، وقللت من معدل تعريفاتها في المتوسط إلى ٩,٨ في المائة واستوردت ما قيمته ٤ تريليونات دولار من السلع، مما يعزز تنمية التجارة العالمية استنادا إلى نموها هي ذاتها. وستواصل الصين تعزيز نمطها للتعاون الاقتصادي والتجاري مع البلدان الأخرى الذي يعود بالفائدة على الجميع.

٥٧ - **السيد عمار إبراهيم** (السودان): دعا إلى اتخاذ مجموعة شاملة من السياسات والمبادرات الإنمائية لضمان المشاركة الفعلية لجميع البلدان، لا سيما النامية منها في نظام التجارة الدولية، على أساس تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء اعتبار خاص للتحديات المستمرة والناشئة في الاقتصاد العالمي.

٥٨ - واستطرد قائلا إن المشاورات ما زالت على أشدها بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، مما يستوجب على كافة الأطراف تحمل مسؤولياتها المشتركة. فبعد تجاوز منتصف الطريق، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما زال كثير من البلدان النامية، لا سيما الأفريقية منها، يعاني من العقبات المتتالية في سبيل البقاء على المسار المفضي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. وأدت أزمات الغذاء والطاقة والتغيُّرات المناخية إلى تفاقم هذه التحديات، مما يحتِّم على النظام

التجاري الدولي أن يقدم مساهمات فعالة لمعالجة هذه التحديات العالمية التي تؤثر على اقتصاديات الدول وعلى الحاجات الإنسانية الملحَّة. وأضاف أن وفد بلاده يعرب عن بالغ قلقه لفشل الاجتماع الوزاري المصغَّر غير الرسمي الذي دعت إليه منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٨ من أجل وضع خطط للحد من تقديم الدول المتقدمة النمو للدعم لمنتجاتها الزراعية المحلية، والذي يعتبر عاملا مُخِلا بنظام التجارة الدولية. ولقد أشارت التقارير إلى أن النمو العالمي لعام ٢٠٠٨ أدنى مما كان عليه في السنوات السابقة، وأن التباطؤ في الاقتصاد العالمي والتحديات الجديدة، من شأنهما أن يعوقا بوادر تحقيق التنمية، والتخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية، الشيء الذي يؤدي بلا شك إلى زيادة العراقيل أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وخلَّف الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية، لا سيما المواد الغذائية الأساسية، طائفة من التحديات الإنسانية والاجتماعية والإنمائية. كما يمثل تغيُّر المناخ تحديا بشريا على المدى الطويل، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية، مما يؤدي إلى تكاليف باهظة ناجمة عن نفقات التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. الأمر الذي يحتم على الشراكة العالمية من أجل التنمية القيام بدور أكبر من أجل تطوير نظامٍ تجاري متعدد الأطراف، يتسم بالانفتاح والتقيُّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز.

٥٩ - وأردف قائلا إن القطاع الزراعي يعتبر هو القطاع الرائد في دعم الاقتصاد السوداني ويساهم بنسبة تصل إلى ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر ٥٥ في المائة من فرص العمل، كما يزوِّد سكان المناطق الريفية والذين يمثلون ٦٥ في المائة من السكان بالغذاء والحماية. لذا فإن إتاحة الفرصة للاقتصاد السوداني للاندماج في الاقتصاد العالمي تأتي في إطار جهود حكومة الوحدة الوطنية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة واستئصال أسباب النزاع والتفرغ لجهود الإعمار. وأضاف أنه، في ذات السياق، تواصل بلاده مفاوضاتها الحثيثة، للوفاء بمعايير الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، منذ عام ١٩٩٤، ورغم الجهود المضنية، ما زالت العقبات تحول دون تحقيق هذا الهدف، وذلك رغم قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٠، والذي عبَّر عن القلق لعدم تحقيق تقدم في مجالات التفاوض مع البلدان النامية، مما أدى إلى الإخلال بمواعيد منصوص عليها في مقررات المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. ودعا في هذا المقام جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، للعمل بقدر أكبر من الجدية لتسهيل انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية، مع إيلاء اعتبار خاص لأقل البلدان نموا وتلك الدول الخارجة من الصراع دون شروط.

٦٠ - وتابع كلامه قائلا إن تحقيق تجارة دولية عادلة مسؤوليةٌ مشتركة وفقا لالتزامات متابينة، وعلى الدول المتقدمة النمو تقديم مقترحات طموحة تتماشى مع التزاماتها بتحقيق التقدم في كل مجالات التفاوض، ولا سيما في مجالات الزراعة، واعتماد حلول عملية وملموسة للمسائل المتعلقة بتنفيذ شتى الالتزامات الواقعة على عاتق البلدان المتقدمة النمو تجاه تحقيق الشراكة من أجل التنمية. وإن توفير فرص وصول منتجات الدول النامية للأسواق العالمية، وتوفير الشفافية والعدالة في التجارة الدولية، واتباع مناهج عملية لتسهيل انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية، وبناء القدرات في مجالَيْ الإمداد والتجارة، وبناء الهياكل الأساسية في الدول النامية وفق خطط وطنية شاملة، من شأنه أن يدعم بلا شك تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، وإنجاز الأهداف الإنمائية بقدر أكثر مرونة وأكبر تأثيرا.

٦١ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن التجارة تقوم بالفعل بدور حاسم في توطيد الشراكة العالمية التي تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما يرد في تقرير الأمين العام (A/63/324). فالتجارة لها نفس القدر من الأهمية

بالنسبة للتنمية كالمساعدات والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا. ولذلك فإن وفد بلدها يساوره القلق إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه جولة الدوحة ولا يزال ملتزما بالسعي إلى التوصل إلى نتائج مبكرة ومتوازنة يمكن أن تترجَم إلى تحسين سبل وصول السلع التصديرية والخدمات من البلدان النامية إلى الأسواق.

٦٢ - وأردفت قائلة إن الوضع الاقتصادي العالمي الحرج يزيد من تأكيد أهمية التصدي للاختلالات في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولمواجهة مشكلة الأغذية العالمية، من الملحّ الحد من التدابير الحمائية والإعانات الزراعية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو، إذ إن هذه الاختلالات قد ثبطت الاستثمار والنمو في قطاعات الزراعة في العالم النامي. ويجب النظر إلى كفالة تحسين وصول المنتجات من البلدان النامية إلى الأسواق باعتباره جزءا أساسيا من الاستراتيجيات الدولية الرامية إلى تخفيف أثر الأزمة المالية. وفي ذلك الصدد، يمكن للاتفاقات التجارية، بما فيها الاتفاقات الأقاليمية، أن تقوم بدور أساسي.

٦٣ - وتابعت قائلة إن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية سيتيح فرصة للتأكيد على أهمية تحرير التجارة بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وفي ذلك الصدد، يجب أن يتناول مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر العقبات التي تعترض تحقيق أهداف التجارة الدولية المتفق عليها في عام ٢٠٠٢.

٦٤ - **السيدة زفيريفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن على المجتمع الدولي، وهو يواجه الاضطراب وعدم اليقين العالميين اللذين يحيطان بالتجارة الدولية والتنمية، أن يقاوم إغراء وضع قواعد أكثر صرامة للتجارة الدولية والحيود عن الأهداف المتفق عليها فيما يتعلق بتحرير التجارة. وينبغي مواصلة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة والتغلب على الخلافات بروح التراضي. والاتحاد الروسي ملتزم بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف شامل ويمكن التنبؤ به، وليست العُزلة الاقتصادية خيارا. وأضافت أن بلدها سيواصل العمل من أجل انضمامه لمنظمة التجارة العالمية.

٦٥ - ووجهت الانتباه إلى العقبات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقالت إن الاتحاد الروسي ملتزم بالحفاظ على الولاية القائمة للأونكتاد وتكييف أعماله وفقا لواقع الدول الأعضاء واحتياجاتها. ويجب على الأونكتاد أن يواصل القيام بدور رائد وأن يشجع الحوار بين البلدان النامية والمتقدمة النمو والاتحادات الإقليمية المختلفة. كما يمكن للأونكتاد أن يسهم إسهاما هاما في إقامة نظام اقتصادي أكثر عدلا، وأن يعزز مشاركة البلدان النامية في الحَوْكمة وصنع القرار على الصعيد الدولي.

٦٦ - **السيد ناتشيابّان** (الهند): قال إن البلدان النامية لن تستفيد من التجارة إلا إذا كان النظام التجاري الدولي أكثر إنصافا وأكثر توجها نحو التنمية. ويجب أن تربط التجارة الصادرات بتوليد فرص العمل وبالاقتصاد المحلي عموما في البلدان النامية. وتشمل التدابير الحاسمة الأخرى دعم إضافة القيمة في تلك البلدان بدلا من إطالة أمد دورها كمورِّدة للمواد الخام، وإزالة القيود المفروضة على المنتجات التي تهمها.

٦٧ - وأردف قائلا إن الهند ملتزمة بتحريك جولة الدوحة نحو التوصل إلى نتائج سريعة وناجحة، وبأن تظل على تركيزها على البُعد الإنمائي بدلا من إطالة أمد العيوب الهيكلية القائمة في التجارة العالمية، لا سيما في مجال الزراعة. ولا بد لجولة الدوحة أن تستهدف فتح أسواق جديدة أمام

البلدان النامية، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، وإيجاد فرص جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية في جميع القطاعات، بما في ذلك الصناعات والخدمات؛ وانتشال أقل البلدان نموا والاقتصادات الضعيفة من وهدة الفقر. ويمكن لمحاولات البلدان المتقدمة النمو فرض قيود أو تفادي الالتزامات أو زيادة الطلبات على البلدان النامية في طرائق التفاوض أن يضرّ بروح خطة الدوحة للتنمية.

٦٨ - واسترسل قائلا إن من الحتمي إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالزراعة، بدون الإضرار بأمن سبل كسب الرزق للمزارعين الكفافيين والهامشيين في العالم النامي أو السماح بتغليب المصالح التجارية. وحث البلدان المتقدمة النمو، في هذا الصدد، على التحلي بمرونة أكبر من أجل تخفيض الإعانات الزراعية والقضاء عليها.

٦٩ - واستطرد قائلا إن التنمية الصناعية وقطاع الخدمات هما عنصران أساسيان آخران من عناصر خطة التنمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تكفل وصولا ذا شأن وفعالا إلى الأسواق في الأسلوب ٤ من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، مما يعود بالفائدة على البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء.

٧٠ - ومضى قائلا إن للتكنولوجيا أيضا دورا حاسما ينبغي أن تقوم به في جهود التنمية. إذ إنه لا بد من وجود نظام أكثر عدلاً لحقوق الملكية الفكرية للمساعدة على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بأسعار تساهلية وتفضيلية، لا سيما في قطاعات مثل تكنولوجيات الصحة العامة وتغيُّر المناخ. وفي هذا الصدد ينبغي الإسراع بالأعمال المتعلقة بالولاية ذات الصلة بالتنمية في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. ويجب على المجتمع الدولي أن ينشط في مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والاقتصادات الضعيفة الأخرى، على إزالة القيود القائمة في جانب العرض بغية الاستفادة من الفرص المتاحة في التجارة الدولية. كما أن من اللازم تفعيل مبادرة المعونة مقابل التجارة ومعالجة قضايا انحسار المعاملة التفضيلية.

٧١ - وتابع قائلا إن الهند تتيح سُبل الوصول بدون رسوم جمركية وعلى أساس تفضيلي للمنتجات الآتية من جميع أقل البلدان نموا وتقدم المساعدة للعديد من البلدان النامية الأخرى، لا سيما في أفريقيا، وذلك من خلال برنامجها للمساعدة التقنية. وهذه الجهود التي تبذلها بلدان نامية مثل الهند يجب أن تكملها الجهود اللازمة من جانب شركاء التنمية من البلدان المتقدمة النمو.

٧٢ - **السيد كياو موي تون** (ميانمار): قال إن عدم اليقين الذي نجم عن الأزمات المالية والغذائية والوقودية والمناخية جولة مفاوضات الدوحة للتنمية يمكن أن تفضي إلى عودة ظهور التدابير الحمائية، والاتجاهات المضادة للعولمة، وزيادة الاعتماد على الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. وذلك يعرِّض للخطر ظهور نظام تجاري دولي منصف وعادل، ويمكن أن يقوِّض إمكانات التنمية والقضاء على الفقر في البلدان النامية، وكذلك فرص إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولن تتأتى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وتحكمه القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي إلا إذا أبدى أعضاء منظمة التجارة العالمية الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين للوفاء بالوعود الإنمائية لجولة الدوحة.

٧٣ - وتابع كلامه قائلا إنه نظرا لأن اقتصادات البلدان النامية تنحو إلى الاقتصار على منتجات رئيسية قليلة، لا بد من توفير آلية ضمانات خاصة، لا سيما في قطاع الزراعة، لتمكين البلدان النامية من التكيف مع الصدمات الخارجية، كما يجب أن يتم على وجه السرعة تناول الحدّ من تقديم

الإعانات المضرَّة بالتجارة والتعريفات الجمركية الزراعية في البلدان المتقدمة النمو في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٧٤ - واسترسل قائلا إنه ينبغي إتاحة وصول جميع المنتجات الآتية من أقل البلدان نموا بدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة إلى الأسواق حتى قبل اختتام جولة الدوحة. كما يجب تفعيل مبادرة المعونة مقابل التجارة، ولا بد من توفير تمويلٍ كافٍ للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا بغية أن تستفيد تلك البلدان منه.

٧٥ - وانتقل إلى الحديث عن الصعيد المحلي، فقال إن ميانمار تنفذ سياسات ذات وجهة سوقية، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مركزةً على تشجيع قطاع الزراعة بغية دعم التنمية الريفية والأمن الغذائي، لا سيما من خلال زراعة الأرز. وقد أفضى تشجيع القطاع الخاص، والتجارة عبر الحدود وتوسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب إلى زيادةٍ في حجم صادرات البلد.

٧٦ - واستطرد قائلا إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب اتباع نهج كلي في التنمية. وينبغي لسياسات ومبادرات التنمية وإقامة شراكة عالمية في التجارة والمعونة والمال والاستثمار والتكنولوجيا أن تمكِّن البلدان النامية من أن تملك في يدها زمام تنميتها، ولا بد من زيادة الدعم الدولي زيادة كبيرة، من حيث الإرادة السياسية والعمل السياسي وذلك من أجل الخروج من الطريق المسدود الذي بلغته مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٧٧ - **السيد إزيرارن** (المغرب): حذَّر من أن فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية والإكثار من اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن يعرِّضا للخطر مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف ومصداقيته. ويجب أن يظل البُعد الإنمائي في صميم مفاوضات الدوحة من أجل تحقيق نتائج متوازنة تأخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وينبغي لمفاوضات منظمة التجارة العالمية أن تتناول قضايا مثل الإعانات الزراعية، والملكية الفكرية والحواجز غير الجمركية، وأن تأخذ في الاعتبار قدرة البلدان النامية على تنفيذ التزامات تجارية جديدة. ولا بد أن تظل المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءا لا يتجزأ من النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تمكين البلدان النامية، لا سيما البلدان الأشد ضعفًا من الناحية الاقتصادية، من الوفاء بالتزاماتها وتيسير اندماجها في التجارة العالمية.

٧٨ - وأردف قائلا إن الأزمة الغذائية قد أبرزت أوَّلية القطاع الزراعي في اقتصادات البلدان النامية، وما له من دور حاسم في مكافحة الفقر والمجاعة. وقد أفضى الاحترار العالمي وانخفاض معدلات سقوط الأمطار والإعانات الزراعية في البلدان الصناعية إلى تدهور المحاصيل المحلية في أفقر البلدان وزيادة اعتمادها على الواردات من الأغذية. ولا بد أن تأخذ مفاوضات منظمة التجارة العالمية ذلك في الاعتبار.

٧٩ - ومضى قائلا إن تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، لا سيما من خلال مبادرة المعونة مقابل التجارة، قد ثبت حتى الآن عدم كفايته. فهذه البلدان تحتاج إلى المساعدة في بناء قدراتها الاقتصادية والتجارية من أجل أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتحرير التجارة وتحمُّل تكاليف التكيُّف. وفضلا عن ذلك، ينبغي تخصيص موارد مالية إضافية لمبادرة المعونة مقابل التجارة.

٨٠ - **السيد مِتيليتسا** (بيلاروس): رحب باقتراح إزالة الحواجز التجارية الذي طُرح في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد. وقال إنه يجب استمرار تقديم المساعدات الاستشارية والتقنية إلى البلدان المتوسطة الدخل على أساس الاحتياجات الحقيقية لتلك البلدان في السعي لإصلاح قطاعات محددة من اقتصاداتها. ويجب على مؤسسات بريتون

وودز ومنظمة التجارة العالمية وضع شروط أكثر إنصافا للعضوية، مع مراعاة الاحتياجات التجارية والمالية لكل بلد. واختتم كلامه قائلا إن أي إصلاح للنظام المالي الدولي يجب في الحقيقة أن يُعطي للبلدان المتوسطة الدخل صوتا أقوى في عملية اتخاذ القرارات في مؤسسات بريتون وودز.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.